الأمم المتحدة

ICCD/COP(17)/8

Distr.: General
3 June 2026
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف

الدورة السابعة عشرة

أولانباتار، منغوليا، 17–28 آب/أغسطس 2026

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

أطر السياسات والقضايا المواضيعية

الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية من أجل التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة

مذكرة من الأمانة

موجز

تأتي هذه المذكرة استجابة للطلب الموجه إلى الأمانة، في المقرر 23/م أ–16، بتقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف في دورته السابعة عشرة بشأن التقدم المحرز. وهي تسلط الضوء على الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة والآلية العالمية منذ الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف فيما يتعلق بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية في التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف باعتبارها من العوامل المؤدية إلى الهجرة.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدّمة 3

ثانياً – الروابط بين المناطق الريفية والحضرية والأراضي 3

ثالثاً – المنتجات المعرفية ذات الصلة 4

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات 5

أولاً- مقدّمة

1- أبرزت قرارات مؤتمر الأطراف بشأن الهجرة الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به الإدارة المستدامة للأراضي في تعزيز سبل العيش المستقرة والأمن الغذائي وخلق فرص العمل للمجتمعات الريفية، مما يهيئ الظروف المواتية لبقائها على أراضيها أو يضمن أن تكون الهجرة من الريف آمنة وطوعية. وعلى وجه التحديد، طلبت الأطراف توجيهات بشأن أطر الحوكمة التي يمكن استخدامها لإدارة الروابط بين المناطق الحضرية والريفية بشكل أكثر فعالية، والحد من آثارها السلبية على الأراضي وسبل العيش في المناطق الريفية. وطلبت أيضا المساعدة في وضع استراتيجيات لتعبئة الموارد بهدف الاستفادة من مصادر الاستثمار الخاصة أو إطلاق مبادرات متكاملة تعالج تدهور الأراضي باعتباره أحد أسباب الهجرة والنزوح.

ثانياً- الروابط بين المناطق الريفية والحضرية والأراضي

2- في المقرر 23/م أ-16، رحبت الأطراف بالتعاون الذي أقيم بين أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وكذلك بإصدار الكتاب التمهيدي المعنون "Primer on urban-rural linkages and land" (مدخل إلى الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والأراضي) في عام 2024[(1)]. ويحدد هذا المدخل الخصائص الوظيفية الرئيسية للروابط بين المناطق الحضرية والريفية التي تشكل تحديات فريدة أمام سلامة الأراضي وإنتاجيتها، ويصف الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، والنهُج والأدوات التي يمكن استخدامها لتعزيز مبادرات تحييد أثر تدهور الأراضي. وفي المقرر نفسه، طلبت الأطراف مزيداً من الدعم لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من خلال أنظمة الإدارة الإقليمية، واستخدام «الكتاب التمهيدي» كدليل إرشادي.

3- ولا تزال أطر حوكمة الأراضي والإدارة الإقليمية تركّز في الغالب على الحدود الثابتة والمقاربات المعتمدة على المساحة. ورغم أن هذه المقاربات ضرورية، إلا أنها غالباً ما تكون غير كافية لمعالجة تدفقات الأشخاص والسلع والخدمات التي تولد ضغوطا وتؤثر على الأراضي والمياه وسبل العيش. وغالباً ما تغفل أنظمة الحوكمة أن القرارات المتخذة في إحدى الولايات القضائية قد تؤدي إلى عواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية ضارة في ولايات مجاورة أو بعيدة. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الروابط بين المناطق الحضرية والريفية التي تؤدي إلى تدهور الأراضي والهجرة من الريف لا تُفهم جيداً ولا تُؤخذ في الاعتبار بالشكل الكافي في الأوساط السياسية والإدارية المعنية بإدارة الأراضي وحوكمتها.

4- وتقدم مذكرة أُعدت بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة ونشرتها الأمانة، بتمويل من الصين، إطار تحويل التدفقات إلى الإجراءات – وهو نهج تدريجي يقوم على مراحل لتطبيق استراتيجيات الحوكمة المرتكزة على التدفقات وتدابير الاستجابة. ويدمج هذا الإطار منطق حوكمة قائماً على الأدلة ضمن العمليات السياساتية وعمليات التخطيط واتخاذ القرار القائمة، بما يتيح إدارة أكثر فعالية لتدفقات الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وترابطاتها الوظيفية، مع التركيز على العوامل غير المباشرة والبعيدة التي تدفع تدهور الأراضي والهجرة وتراجع المناطق الريفية:

(أ) يمكن للحوكمة القائمة على التدفقات أن تُكمل وتعزز نُهج الإدارة الإقليمية الحالية من خلال جعل الروابط بين المناطق الحضرية والريفية أكثر وضوحاً وقابلية للتنفيذ. ولا تتطلب الحوكمة القائمة على التدفقات إنشاء مؤسسات جديدة أو إجراء إصلاحات كبيرة. ويمكن لإدارة تدفقات السلع

(1) انظر https://www.unccd.int/resources/publications/primer-urban-rural-linkages-and-land.

والخدمات ذات الأولوية (مثل الغذاء والمياه والطاقة) بطريقة استباقية ومسؤولة أن تدعم الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، وتنوع فرص كسب العيش في المناطق الريفية، وتعزز المساواة بين المناطق الحضرية والريفية، مع تجنب الهجرة والنزوح أو الحد منها؛

(ب) من الضروري تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح من أجل إدارة تدفقات الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والبنية التحتية والشبكات الداعمة لها، مما يتيح التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة وعبر المناطق. ويُمثل التعاون من أجل تحقيق هدف مشترك يتمثل في تجنب وتقليل الآثار السلبية على الروابط بين المناطق الحضرية والريفية على الأراضي وسبل العيش جزءاً أساسياً من إطار حوكمة موحد ومتكامل؛ ونظاما يستفيد من الإجراءات القانونية والتنظيمية والمتعلقة بالميزانية لتعزيز ثقافة المسؤولية والاستدامة؛

(ج) يمكن لضمان الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالمخاطر والمسؤوليات المرتبطة بتدفقات الروابط بين المناطق الحضرية والريفية أن يساعد في منع انتقال المخاطر والضغوط والتأثيرات الناجمة عن الطلب بشكل غير متناسب إلى المناطق الريفية. وينبغي تطوير قاعدة الأدلة الخاصة باستراتيجيات الحوكمة القائمة على التدفقات باستخدام أنظمة بيانات ومعلومات قوية تعمل على مواءمة التخطيط الوظيفي والمكاني عبر مختلف القطاعات والمستويات. وفي نهاية المطاف، ينبغي الاعتراف بالترابطات البينية لتدفقات الروابط بين المناطق الحضرية والريفية باعتبارها مسؤولية حوكمية مقبولة، وإدماجها بشكل طبيعي ضمن ممارسات التخطيط والإدارة التشاركية، وذلك بهدف تنويع فرص كسب العيش وتجنّب الآثار الضارة في المناطق الريفية.

ثالثاً- المنتجات المعرفية ذات الصلة

5- بالتعاون مع الشركاء، أصدرت الأمانة في عام 2025 تقريرين هامين يستكشفان نُهجاً متكاملة تهدف إلى معالجة تدهور الأراضي وتحسين سبل العيش في المناطق الريفية في آن واحد.

6- وبالتعاون مع معاهدة الأنواع المهاجرة وشركاء آخرين، أُطلق التقرير المواضيعي الصادر عن توقعات الأراضي العالمية بشأن الربط الإيكولوجي واستصلاح الأراضي خلال المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة الذي عقده الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في تشرين الأول/أكتوبر 2025[(2)]. والربط الإيكولوجي مفهوم واسع النطاق يراعي الهياكل والوظائف الأحيائية واللاأحيائية التي تدعم استدامة التجمعات الحية، وتضمن توفير خدمات النظم الإيكولوجية التي ترتكز عليها مجتمعاتنا واقتصاداتنا. فعلى سبيل المثال، تعتمد جودة الهواء والمياه، وعمليات التلقيح ومكافحة الآفات، والحدّ من تآكل التربة والتحكم في الفيضانات، إضافةً إلى تنظيم المناخ، جميعها على الربط الإيكولوجي. وتتيح الترابطية تدفق الموارد والمعلومات والأنواع الضرورية لتعزيز قدرة النظم الاجتماعية-البيئية على التكيف في مواجهة تغير المناخ وتدهور الأراضي والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي. وغالباً ما يُنظر إلى استعادة الربط الإيكولوجي والحفاظ عليه كركيزة أساسية ضمن مبادرات استعادة الأراضي الرامية إلى إعادة بناء رأس المال الطبيعي وتعزيز الصمود طويل الأمد وتحقيق تنمية ريفية مستقرة.

(2) انظر https://www.unccd.int/resources/reports/glo-thematic-report-ecological-connectivity-and-land-restoration.

7- وبالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة ومكتب نائب رئيس جامعة الأمم المتحدة في أوروبا، صدر في كانون الأول/ديسمبر 2025 كتاب بعنوان "A natural fit: Renewable energy and sustainable land management" (تناغم طبيعي: الطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للأراضي)[3]. وسلطت حلقة دراسية شبكية عُقدت في كانون الثاني/يناير 2026 الضوء على الكيفية التي يمكن بها الجمع بين تطوير الطاقة المتجددة وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والمراعي أن يدعم العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتنموية[4]. ويمكن لهذه الأنظمة ذات الاستخدام المزدوج أن توفر بدائل للطاقة النظيفة لملايين الأشخاص الذين ما زالوا محرومين من الكهرباء ويعتمدون على الكتلة الأحيائية التقليدية. ويوفر تحسين فرص الحصول على طاقة نظيفة ومنخفضة التكلفة على مستوى المزارع والمجتمعات المحلية دعماً أساسياً للاستخدام المستدام للمياه في الزراعة، وللآلات الزراعية ذات الانبعاثات الصفرية، ولعمليات تجهيز الأغذية وتخزينها، مما يمكن أن يقلل من فقدان الأغذية، ويحسن تكامل سلسلة التوريد، ويعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ويرتبط اعتماد تقنيات الطاقة المتجددة ارتباطاً وثيقاً بالتنفيذ الفعال لاتفاقيات ريو الثلاث، مما يوفر العديد من الفرص لتوسيع نطاق المشاريع والبرامج التي تدمج بين الطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للأراضي.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

8- يدرك مؤتمر الأطراف أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من بين العوامل التي يمكن أن تسهم في الهجرة والنزوح، لا سيما من خلال تأثيرها على الأمن الغذائي والتغذوي وسبل العيش، ومن خلال تفاقم أوجه الضعف والضغوط القائمة. ورغم أن الهجرة تتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن الأدلة المتوفرة تشير إلى أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تشكيل ديناميات الهجرة.

9- وتوصلت دراسة أجريت عام 2023 حول آسيا الوسطى، بتكليف من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إلى أنه على الرغم من أن الهجرة تتأثر في المقام الأول بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، فإن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف يمكن أن تسهم في ديناميات الهجرة، لا سيما من خلال التأثير على سبل العيش ومفاقمة أوجه الضعف القائمة. وتُظهر الدراسة أن هذه الروابط يمكن ملاحظتها عبر مختلف مستويات المجتمع، بدءاً من أسر المزارعين الصغار وصولاً إلى السياقات المؤسسية الأوسع نطاقاً[5].

10- وتشير الأدلة المتوفرة أيضاً إلى أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في الأماكن التي تعتمد فيها سبل العيش بشكل مباشر على الأراضي والمياه وخدمات النظم الإيكولوجية. ويُبرز تحليل أجرته مؤخراً منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن تدهور الأراضي يؤثر على الإنتاجية الزراعية وسبل العيش في المناطق الريفية والأمن الغذائي[6]، بينما يحدد مشروع غراونزويل التابع للبنك الدولي ندرة المياه وتراجع إنتاجية المحاصيل كعوامل قادرة على تشكيل الهجرة الداخلية الناجمة عن تغير المناخ، ويُبرز أهمية اتخاذ إجراءات تنموية خضراء

(3) انظر https://www.unccd.int/resources/reports/natural-fit-renewable-energy-and-sustainable-land-management.

(4) انظر https://www.iisd.org/publications/report/renewable-energy-land-management.

(5) انظر https://www.unccd.int/sites/default/files/2023-08/Study%20migration%20Central%20Asia%20full%20ENG.pdf.

(6) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2025. حالة الأغذية والزراعة لعام 2025 – معالجة تدهور الأراضي على مختلف مستويات حيازة الأراضي. روما. https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd7067en.

وشاملة للجميع ومرنة[7]. وأقرت المناقشات السياساتية الدولية الأخيرة، بما في ذلك إعلان مجموعة السبع بشأن التصحر والأمن، بأن ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تمثل تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية وأمنية منهجية تسهم في الهجرة والنزوح، وشددت على أهمية اتخاذ إجراءات متكاملة ومنسقة وتطلعية لتعزيز القدرة على الصمود وتشجيع الإدارة المستدامة واستصلاح المناطق المتضررة[8].

11- ويمكن أن تسهم معالجة ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من خلال الإدارة المستدامة للأراضي والموارد المائية، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وتحسين حوكمة الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وغيرها من النهج المتكاملة، في الحد من المخاطر ونقاط الضعف المرتبطة بالهجرة والنزوح، مع تعزيز سبل العيش والقدرة على الصمود والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل في المناطق الريفية المتضررة.

12- وبناءً على الأعمال القائمة، بما في ذلك مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن، قد يود مؤتمر الأطراف مواصلة استكشاف السبل والوسائل الرامية إلى تعزيز الجهود المنسقة بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، من أجل تعزيز الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه الإدارة المستدامة للأراضي والتربة والمياه، والحفاظ عليها واستصلاحها في التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف باعتبارها أحد العوامل الدافعة للهجرة والنزوح وأشكال التنقل البشري الأخرى، مع المساهمة في الوقت نفسه في تعزيز القدرة على الصمود والاستقرار والأمن.

13- وقد يود مؤتمر الأطراف أيضاً استكشاف السبل والوسائل اللازمة لإدماج الاعتبارات المتعلقة بالنزوح وأشكال التنقل البشري الأخرى في أطر التخطيط الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بهدف تعزيز التخطيط الاستباقي، واتخاذ القرارات المستنيرة بالمخاطر، والاستثمارات في جهود بناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة.

14- وقد يود مؤتمر الأطراف كذلك في استكشاف السبل والوسائل الرامية إلى تعزيز التخطيط الاستباقي، ونظم الإنذار المبكر، وأطر الاستعداد لمواجهة الجفاف، بما في ذلك من خلال تحسين تبادل البيانات والمعلومات بشأن الروابط بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، من أجل دعم الاستجابات المتكاملة التي تُتخذ في الوقت المناسب والتي تقلل من أوجه الضعف المرتبطة بالنزوح، لا سيما في السياقات الهشة والمعرضة للخطر.

15- وقد يود مؤتمر الأطراف استكشاف السبل والوسائل اللازمة لتوسيع نطاق الاستجابات الخاصة بإدارة الأراضي والمياه، والتي تراعي السياق المحلي، بهدف تعزيز الإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي، وتوافر المياه العذبة، واستقرار سبل العيش في المناطق الريفية.

16- وقد يود مؤتمر الأطراف أيضاً أن يطلب من الأمانة والآلية العالمية وضع استراتيجيات ومبادرات لمساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه التي تعزز الاستدامة والاستقرار والأمن، لا سيما في المناطق الريفية، وبذلك المساهمة في تعزيز القدرة على الصمود، ودعم المجتمعات المحلية للبقاء في أماكنها حيثما اختارت ذلك، ومعالجة بعض الدوافع الكامنة وراء النزوح وأشكال التنقل البشري الأخرى.

---

(7) كليمان، فيفيان؛ ريغو، كانتا كوماري؛ دي شيربينين، أليكس؛ جونز، بريان؛ أدامو، سوزانا؛ شيوي، جاكوب؛ صادق، نيان؛ شاباهات، إلهام. 2021. غراونزويل – الجزء الثاني: اتخاذ إجراءات بشأن الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ. البنك الدولي © http://hdl.handle.net/10986/36248.

(8) انظر https://g7g20-documents.org/database/document/2026-g7-france-ministerial-meetings-environment-ministers-ministers-language-desertification-and-security.